# الأبعاد الاجتماعية لبرنامج دعم التنمية المستدامة
# دراسة ميدانية ببلدية الميلية ولاية جيجل أنموذجا

**الدكتور:بوسالم عبد العزيز**

**جامعة البليدة2 علي لونيسي**

## ملخص:

نعرض في هذه الدراسة نتائج بحث ميداني متعلق بصياغة برنامج دعم التنمية الاجتماعية المستدامة لإقليم بلدية الميلية، وتعتمد الدراسة على بيانات تم جمعها علي مستوى مختلف مصالح البلدية، ومصالح ولاية جيجل، كما تم الاعتماد على النتائج المسجلة من خلال المسوح والمقابلات الميدانية التي تم إنجازها في إطار دراسة ميدانية، ويتمثل هدف الهدف الرئيس للدراسة في تقديم صورة موضوعية وموثقة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والثقافية الراهنة بالبلدية، مع محاولة تحديد حاجات المواطنين قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى لمختلف المشاريع التنموية ذات الأولوية وتبيان الإمكانات والموارد المادية والبشرية المتاحة والتي بإمكانها المساهمة في تحسين الحياة اليومية للمواطن في بلدية الميلية وتحقيق تنمية مستدامة في بعدها النفسي الاجتماعي.

**Résume**

Cette étude expose les résultats d'une enquête sur le terrain liée à l'élaboration d'un programme de soutien social durable territorial de l'APC d'El Milia. L'étude est basée sur un ensemble de données recueillies auprès des différents services des APC d'El Milia et de Jijel. Il a été tenu compte également dans cette étude des résultats obtenus dans les enquêtes et des interviews réalisées .sur le terrain

Le but aussi de cette étude est de présenter une vision objective et documentée sur l'état actuel économique, social, développemental et culturel de l'APC d'El Milia, en essayant d'identifier les besoins des citoyens à court, moyen et long terme des différents projets de développement, par ordre de priorité, tout en déterminant les moyens humains et matériels offerts, et qui pourraient contribuer à l'amélioration du mode de vie quotidien des citoyens de cet APC .et de son développement durable

## مدخل :

نعرض في هذه الدراسة نتائج بحث ميداني متعلق بصياغة برنامج دعم التنمية الإجتماعية المستدامة لإقليم بلدية الميلية، وتعتمد الدراسة على بيانات تم جمعها علي مستوى مختلف مصالح بلدية الميلية ومصالح ولاية جيجل، كما تم الاعتماد على النتائج المسجلة من خلال المسوح والمقابلات الميدانية التي أنجزت ميدانيا في إطار دراسة شاملة لفريق بحث تابع لمخبر القياس والدراسات النفسية.

كما يتمثل هدف هذه الدراسة في تقديم صورة موضوعية وموثقة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والثقافية الراهنة بالبلدية. مع محاولة تحديد حاجات المواطنين قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى لمختلف المشاريع التنموية ذات الأولوية وتبيان الإمكانات والموارد المادية والبشرية المتاحة والتي بإمكانها المساهمة في تحسين الحياة اليومية للمواطن في بلدية الميلية وتحقيق تنمية مستدامة.

## 1- تقديم عام للبلدية :

بلدية الميلية هي في الوقت نفسه دائرة لها موقع استراتيجي هام في منطقة الشمال القسنطيني فبالإضافة إلى موقعها الجيد على الضفة اليمنى للوادي الكبير، فهي تتوسط غابات الفلين الكثيفة، وتعد همزة وصل بين المدن الرئيسية في الجهة، جيجل، ميلة، قسنطينة، وسكيكدة، يبلغ تعداد سكانها حسب إحصاء 2008 حوالي 96410 نسمة وكثافة سكانية تبلغ 251 نسمة/كلم وتحتوي الميلية على قاعدة مهمة من الإمكانات الطبيعية والصناعية والبشرية أهمها:

- وقوعها في مفترق الطرق بين أهم المدن، جيجل، ميلة، قسنطينة وسكيكدة.
- قربها من البحر إذ لا يفصل بينها وبينه سوى سبع كيلومترات.
- وقوعها على ضفة الوادي الكبير
- قربها من ميناء (جنجن) التي يصلها به طريق مزدوج وسكة حديدية.
- احتواؤها على مجموعة كبيرة من الروافد والوديان
- احتواؤها على قاعدة غابية كبيرة أهم منتجاتها الزيتون والفلين
- احتواؤها على المنطقة الحرة «بلارة» حيث أنطلق مشروع إنجاز مصنع الفولاذ ومحطة إنتاج الطاقة الكهربائية.
- احتوائها على سد بوسيابة المائي الذي يزود المنطقة بالمياه الصالحة للشرب والموجهة للري.
- احتوائها على إمكانات سياحية كشاطئ وادي الزهور والمدينة الرومانية.

## 2 - السياق العام للدراسة:

إن العديد من الدراسات التي أجريت ومست ميادين مرتبطة بالتنمية المحلية بصفة عامة قامت بتسجيل سلسلة من الوقائع التي تشهد بالانجازات والتقدم الذي تم تحقيقه في التنمية الشاملة، ولكنها تظهر أيضا وضعيات تعرف تأخرا في ميادين ومجالات خاصة وفي مناطق وبلديات عديدة.

في التقرير الذي يعبر عن نتائج دراسة مسحية ميدانية في بلدية الميلية، تتفق مجمل الملاحظات الواقعية على أن هنالك نقائص يجب تجاوزها وفوارق لابد من تقليصها وتصحيحها وإمكانات واستعدادات وموارد طبيعية وبشرية من الضروري استغلالها وتثمينها مستقبلا.

### 2-1- دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية

بعد صدور دستور 1989 الذي كرس التوجه الحر وسياسة اقتصاد السوق جاء القانون

البلدي والولائي (90-08 ،09-90) ليكرس هذا الاتجاه، فالتكريس الفعلي لهذه الصلاحيات الجديدة أصبح مرهون في الإستراتيجية التنموية بمدى توافر الموارد المالية الكافية من جهة وتسييرها المالي والعقلاني من جهة ثانية، وفي ظل ذلك أصبحت الجماعات المحلية مطالبة بأن تسير وفق نظم حديثة تتوافق وتساير المتغيرات الأساسيــة التي طالت مختلف جوانب الحيــاة، ومست كافة المؤسسات الاقتصاديـة والاجتماعية

والسياسية، وأعتبر التنمية المحلية أسلوب للعمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية. وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية ويكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا.

## 2--2 التنمية المحلية للبلديات

ظل مفهوم التنمية مرادفا لمعنى النمو إلى غاية السبعينات، لكن كشفت الحقيقة أن التخلف لا يرجع فقط إلى قلة الأموال المطلوبة للاستثمار وإنما يرجع ذلك إلى عوامل أخرى غير اقتصادية ومهمة في التنمية وفي مقدمتها الجانب الاجتماعي والبشري المرتبط بعدالة التوزيع والجانب السياسي المرتبط بالحريات وديمقراطية نظام الحكم إلى جانب العامل الثقافي والنفسي.

فإذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية فإن الجهود الذاتية من خلال المنتخبين المحليين ومشاركة المواطنين لا تقل أهمية عن ذلك، فقد عرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية (الدولة) للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة، فحتى تكون هناك تنمية محلية لا بد من التغيير كضرورة لمسايرة ومواكبة التحولات والتحديات التي فرضتها العولمة، هذا التغيير لا بد أن يتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الإدارة البلدية من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من جميع الطاقات، حقيقة الإدارة المحلية أو إدارة الموارد البشرية المحلية تواجه تحديات في ظل هذه التغيرات»مرحلة المعرفة «والتي تكافئ الرأسمال البشري والذي بات ميزة تنافسية، وعليه فتحقيق تنمية محلية شاملة يتطلب تنمية بشرية في بعدها الاجتماعي، وتهدف التنمية المحلية إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية للمواطنين وبناء على مبادرة المجتمع أن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة.

ويتم تجسيد التنمية المحلية من خلال نوعين من البرامج التنموية، تتمثل في برامج التجهيز والبرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادي، فحسب المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم380/81 هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية (البلديات) في مجال التنمية احدهما بلدي

يتم على مستوى البلدية (PCD) والآخر قطاعي يتم على مستوى الولاية (PSD).

### 2-3- تدعيم الاستثمار المحلي

يعد الاستثمار المباشر أحد أشكال الاستثمار المحلي ويهدف هذا الاستثمار إلى تراكم الثروات وخلق أكثر فرص لمناصب العمل، ويرتبط هذا النوع من الاستثمار بميادين متعددة منها الاستثمار المالي وإنجاز مختلف مشاريع التنمية المحلية .

فتجربة الاستثمار المالي للجماعات المحلية لم تطبق بصورة منسجمة وناجحة في الجزائر بسبب نقص الخبرات والتجارب في هذا الميدان، إلا أنه في ظل الإصلاحات الجارية والتي تمس القطاع المصرفي ومع تبادل الخبرات الدولية فإنه يمكن الدخول في هذا النوع من الاستثمار بشكل مباشر وايجابي وفعال يخدم أهداف التنمية ويرقيها ليحقق مكاسب وموارد مالية تمكن الجماعات المحلية من تحقيق مختلف البرامج التنموية، كما تسمح للجماعات المحلية الدخول في شراكة مع متعاملين آخرين عموميين وخواص وذلك في إطار مشروع تحدد فيه حقوق وواجبات كل طرف في عقد الشراكة على أساس دفتر الشروط أو الأعباء.

كما يمكن للبلدية إنشاء شركة تكون فيها هي المسير والمالك الوحيد وتتحمل جميع المسؤوليات والأعباء والمخاطر التي تلقى على عاتقها، كما يمكن أن تكون الجماعات المحلية مساهما في شركة ما سواء عند تأسيسها أو عند افتتاح رأسمالها للجمهور وفي هذه الحالة فإن الجماعة المحلية تصبح مسؤولة بحسب أهمية الأسهم التي شاركت بها في رأسمال الشركة.

إن قانون الاستثمار93-12 أعطى للاستثمار المحلي دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية ويتجلى ذلك من خلال إنشاء هيئات مختصة مثل لجنة المساعدة من أجل ترقية وتحديد الاستثمارات (CALPI) على المستوى المحلي والوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات على المستوى الوطني( APSI) حيث تتكفل هاتين الهيئتين بما:

- تشجيع ومساعدة المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية المحلية.
- ضمان ترقية الاستثمارات، وتنفيذها بطريقة تخدم مباشرة التنمية المحلية.
- إحاطة المستثمرين بمختلف المعلومات الضرورية «الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية « والمتعلقة بمجال استثمارهم وطرق استفادتهم من التسهيلات القانونية المتوفرة.
- تحديد المشاريع التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني أو المحلي على اعتبار أن الاستثمار المحلي يعد أحد دعائم التنمية المحلية في حالة ما إذا تدخلت الجماعات المحلية في ترقيته وتدعيمه بشكل فعال وناجح وفي ظل ما تقتضيه متغيرات اقتصاد السوق والعولمة وحرية التجارة والمنافسة الاقتصادية.

مما سبق تتضح العلاقة الطردية بين التنمية المحلية والتمويل المحلي فكلما زاد التمويل المحلي زادت معدلات التنمية، وكلما زاد التمويل المحلي زادت درجة استقلالية الإدارة المحلية من جهة ثانية، فالتمويل المحلي الذاتي تقاس به درجة الاستقلالية المالية للبلدية، وعلى ضوء ذلك تقسم مصادر

التمويل المحلي إلى:

موارد مالية ذاتية متمثلة في :

- الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم (مداخيل الجباية والرسوم).
- الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية (مداخيل الممتلكات).
- الإعانات والقروض - موارد مالية خارجية (تمويل خارجي) - إعانات الدولة.
- القروض المحلية - موارد أخرى متنوعة.

ويشير تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) إلى أن إيرادات الأملاك والممتلكات المحلية لا تتجاوز (08%) من المجموع العام لإيرادات تسيير البلديات ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01) تطور إيرادات التسيير للجماعات المحلية

على المستوى الوطني ( الوحدة بمليون دينار)

| السنة<br>طبيعة الإيرادات | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|
| إيرادات مخصصة مباشرة وأخرى عبر ص م ج م | 50.210 | 49.717 | 52.500 | 51.415 | 57.683 |
| إيرادات الأملاك والممتلكات | 2.698 | 2.567 | 3.200 | 4.139 | 4.042 |
| مجموع إيرادات التسيير للبلديات | 52.908 | 52.284 | 55.700 | 55.554 | 61.725 |
| % (1) إلى(2) | 5.10 | 4.90 | 5.75 | 7.45 | 6.55 |

Source CNES, Commission Finances locales 18éme session, juillet 2001

نلاحظ من الجدول أن إيرادات الأملاك والممتلكات في البلديات على المستوى الوطني في تطور لكن بواقع بطيء، وقد يرجع ذلك إلى حث السلطات العمومية على إعادة واسترجاع وصيانة هذه الممتلكات وتثمينها، مقابل الاستمرارية في التثمين وتسيير هذه الممتلكات بصفة عقلانية، ومن هذه الأملاك المنتجة للدخل على مستوي البلديات نذكر، المحلات التجارية والمهنية، السكنات، الأسواق، المسا بح البلدية الضرائب على الشركات العاملة في ميدان المعادن والبترول والغاز في البلديات التي توجد بها هذا النمط من الشركات.

## 3- المقاربة المنهجية للدراسة :

### 1.3.أهداف الدراسة:

تندرج هذه الدراسة التي تهتم بوضع أسس علمية لبرنامج بلدي للتهيئة الحضرية لإقليم بلدية الميلية، في سياق جمع معطيات أساسية، آنية وموثوقة تسمح للسلطات العمومية بتقييم واقتراح برامج نابعة من الانشغالات الفعلية للمواطنين وتتلاءم وخيارات التنمية المقترحة بالبلدية.

تهدف مختلف العمليات الميدانية للدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على المعطيات المادية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي تميز البلدية كما تسعى إلى تحديد الإمكانات المتوفرة والعوائق التي تحيل دون تحقيق تنمية مستدامة يستفيد منها مواطني البلدية.
- تحديد المشاكل الأساسية التي تعترض مشاريع التنمية بالبلدية.
- التعرف على الحاجيات ذات الأولوية والتطلعات الأساسية للسكان.
- إبراز الأفكار الأساسية للمشاريع ذات الأولوية الممكن الاستثمار فيها مستقبلا، باستطلاع آراء المجتمع والمؤسسات الفاعلة فيه.
- فحص ظروف تنظيم ومشاركة أفراد المجتمع في مشاريع حالية ومستقبلية.
- تقييم درجة رضي السكان عن الجماعات المحلية عن نمط تقديم الخدمات العمومية من طرف مختلف المؤسسات على المستوى المحلي.
- استخدام المعطيات الكمية والكيفية التي جمعت من الميدان لتوجيه اقتراحات عن مشاريع أو خدمات أو أشغال تستجيب بشكل أمثل لحاجيات المجتمع المحلي وتشجع الشراكة المجتمعية بين أعضاء التجمعات والقرى، لجان الأحياء، الجمعيات والسلطات المحلية )المنتخبين، الإدارة وغيرهم(.
- التعرف على فرص التنمية المختلفة المتاحة أمام المتعاملين في الميادين والمجالات المختلفة .

### 3-2- جمع البيانات الإدارية:

أعتمد جمع البيانات الإدارية على مخطط توجيهي، انطلاقا من مقابلات مباشرة مع السلطات والشركاء المحليين، بيانات تتعلق أساسا بخصائص، مؤهلات وطرق تسيير مختلف الإمكانات التي تتوفر عليها البلدية وكذا حول الوضع السوسيوإقتصادي، تسيير الحركة المرورية والنقل الحضري سهولة بلوغ الخدمات العمومية المختلفة.

### 3-3- مسح الأسر ومخطط المعاينة:

يهدف مسح الأسر ببلدية الميلية إلى إدراك مختلف الخصائص المتعلقة بالتنمية البشرية لدى السكان وظروف معيشتهم، تطلعاتهم وما ينتظرونه من السلطات المحلية والوطنية من مشاريع وتوفير خدمات.

من الضروري أن يمدنا حجم العينة المختار بمؤشرات ممثلة بالنسبة للفضاء الذي يقع تحت الملاحظة )البلدية(، وعليه لابد أن يكون هذا الحجم مناسبا إلى الحد الذي يسمح بإظهار الخصائص

الأساسية للبلدية )حسب مكان الإقامة وطبيعة الخدمات مثلا(.

تتمثل وحدات المعاينة في أفراد أسر العينة، وسيختلف عدد الملاحظات وفق الميدان الذي يراد استكشافه )التعليم، الصحة، الشغل(. هذا العدد مشروط أيضا بأهمية المجتمع المدروس داخل الأسر المنتقاة للمسح.

### 3-4- أدوات جمع البيانات:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة الميدانية استعملنا وسائل منهجية ساعدتنا على جمع المعطيات الميدانية، وهذه الوسائل تمثلت فيما يلي :

**3-4-1- الاستبيان**

تم ملأ استبيان الأسرة المعيشية من خلال مقابلة رب الأسرة أو من ينوب عنه، سمح هذا الاستبيان بمعرفة الظروف المعيشية الفعلية للسكان الذين سنزورهم، محيط وإطار حياتهم، حاجاتهم ذات الأولوية. وطبيعة علاقاتهم مع الوسط السوسيوقتصادي (لاسيما أهمية ونفع الخدمات التي يقدمها لهم هذا المحيط).

## 4- نتائج الدراسة:

لقد أفضت الدراسة التشخيصية التي أجريت في بلدية الميلية، وهي دراسة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية تهدف أساسا إلى تحديد مختلف جوانب القوة الضعف في بلدية الميلية ومنه اقتراح منهجية موضوعية للتكفل الفعلي بالسكان في إطار مقاربة التنمية المستدامة.

### 4-1- الخصائص السكانية العامة :

لقد عرفت بلدية الميلية في السنوات الأخيرة حركية جغرافية للسكان من المناطق المبعثرة والتجمعات الثانوية نحو المدينة أو التجمع الرئيسي للبلدية، والسبب الرئيس هو البحث عن ظروف معيشية أحسن، هذه الهجرة ضاعفت من عدد السكان في التجمع الرئيسي، وقد ترتب عن ذلك أثار أغلبها سلبية، حيث قلت فرص الشغل والحصول على مساكن ملائمة.

**4-1- 1- التوزيع الجغرافي للأسر**

يتميز التوزيع الجغرافي للأسر في بلدية الميلية بأن ما نسبته (61%) من الأسر تقيم في مقر البلدية و(20%) مقيمين في التجمعات الثانوية و(19%) مقيمين في المناطق المبعثرة، مما يعني أن الأغلبية تقيم في مقر البلدية مما يتطلب تكفل أكثر بهذه الفئة من حيث الهياكل والبنى التحتية ومناصب الشغل ومختلف الحاجيات اليومية من تعليم وصحة وتكوين وخدمات متنوعة.

كما نلاحظ أن (73%)من السكان يقيمون في التجمعات السكانية المشتركة و(27%) هي البدو الرحل الذين يتنقلون باستمرار بحثا عن مصادر الرعي لحيواناتهم.

**4-1- 2- تركيبة السكان حسب السن والنوع**

يتميز هرم أعمار سكان بلدية الميلية حسب إحصاء (2008) بميزة القاعدة العريضة والتي تشير

إلى ارتفاع مستوى الخصوبة، أي أن عدد الأفراد اقل من (18) سنة في ارتفاع مستمر، وهي الخاصية نفسها التي تتميز بها ولاية جيجل حسب الإحصائيات نفسها.

كما يتميز التركيب العمري لبلدية الميلية بصغر السن فحوالي(68%)من المجموع الكلي للسكان ومن الجنسين تقل أعماهم عن 30 سنة، في حين لا تتعدى نسبة الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة، 04%.

كما يشكل الذكور ما نسبته (51%) من مجموع السكان، في حين يمثل الإناث (49%) وهذا يخالف قليلا التوزيع السكاني حسب الجنس في الولاية أو على المستوى الوطني، وقد يرجع ذلك لكون الذكور أكثر إقبالا على الهجرة نحو إقليم البلدية من الإناث.

**4-1-3- ظروف السكن**

ما يميز طبيعة ملكية السكان عند مواطني بلدية الميلية أن الملكية هي الخاصية الأساسية لوضع المقيم تجاه المسكن الذي يشغله، وبدرجة أكبر بالمناطق المحيطة بمقر البلدية حيث شهدت تجمعات سكانية فوضوية وكثيرة جدا والناتجة بالدرجة الأولى عن الهجرة في فترة التسعينات حيث أصبحت المداشر شبه مهجورة، أما المناطق المبعثرة في الجبال فسكانها يقيمون في مساكن من أنواع مختلفة ولكن في أغلبها بسيطة، وعليه فإن الإيجار يخص مقر البلدية فقط وبنسبة ضئيلة.كما أن طبيعة المنطقة تجعل السكان يملكون سكنات خاصة لعدم وجود عوامل جذب للسكان قصد الإقامة في البلدية.

وعلى الرغم من هذه الخصوصية فإن السكان يعانون من أزمة حقيقية في مجال السكن حسب نتائج الدراسة الميدانية والمقابلات، والسبب هو قلة المشاريع السكانية الموجهة للبلدية وقلة الدعم المادي الموجه للسكن سواء للترميم أو البناء بمختلف صيغه.

**4-1-4- نوعية البنايات أو المساكن**

إن النمط المميز للسكنات في الميلية هو السكن الفردي بنسبة (54.83%)، وهي السكنات التي بناها المواطنين بطريقة فردية والكثير منها فوضوية، فتوسع الوعاء السكني كان نتيجة حاجة المواطنين للتوسع بسبب كبر حجم العائلة وبلوغ بعض الأبناء سن الزواج مما يدفع بالأسرة إلى التوسع الأفقي بقرب السكن القديم أو البحث عن منطقة أخرى بشتى الطرق، كما توجد سكنات ريفية بنسبة (05.73%) من مجموع الوعاء السكاني.

ونلاحظ أن البلدية لم تستفيد إلا بنسب ضئيلة حسب المواطنين من مختلف صيغ السكن المنتشرة عبر الوطن والتي تلائم البعض منها طبيعة المنطقة.(السكن الريفي- التطوري)

**4-1-5- المياه الصالحة للشرب:**

تعتبر المياه الصالحة للشرب في البلدية من المشكلات الأساسية في كثير من الأحياء السكانية حيث تعرف انقطاع متكرر ونسبة التزود الأسبوعي ضئيلة جدا، كما تعرف شبكات وقنوات المياه حالة من القدم فهي تتعرض لتسربات مستمرة مما يحرم الكثير من السكان من المياه لفترات طويلة وخاصة

خلال فصل الصيف،هذا بالنسبة لمقر البليدة أما محيطها والمناطق المبعثرة والأرياف فالأزمة أكبر، وهذا بالرغم من تموقع البلدية بالقرب من سدود تزود العديد من ولايات الشرق(سد بوسيابة، سد القرارم).

وعلى العموم وحسب السكان يمكن اعتبار سكان البلدية يعانون من أزمة مياه صالحة للشرب وخاصة في فصل الصيف على الرغم من كون المنطقة غنية جدا بالمياه الجوفية وتتوسط سدود ذات طابع وطني.

**ج- الكهرباء والغاز:**

كما تشير النتائج إلى أن ما نسبته (77.04%) من المجموع الكلي لسكان البلدية موصولة مساكنهم بالكهرباء، منها نسبة (82.88%) للمقيمين بمقر البلدية ونسبة (22.34%) للمقيمين بالتجمعات الثانوية ونسبة (21.03%) للمناطق المبعثرة والمداشر حيث الإيصال بالكهرباء يكون بطريقة غير نظامية في كثير من الأحيان هذه الوضعية جعلت نسبة من السكان يعتمدون على الوقود التقليدي قصد الإضاءة ونسبة أخرى تستعمل المولدات الكهربائية للإضاءة بنسبة.

**ء- التخلص من القمامات المنزلية :**

توصلت النتائج إلى أن الطريقة الأكثر استعمالا من طرف السكان للتخلص من القمامة المنزلية هي الجمع المنتظم من طرف مصالح البلدية بنسبة (74.59%) من مجموع سكان البلدية حيث نسبة (78.02%) من المقيمين في مقر البلدية مقابل نسبة (21%) للمقيمين بالتجمعات الثانوية في حين أن المناطق المبعثرة لا تعتمد كلية على الجمع المنتظم للتخلص من القمامة، بالمقابل هناك نسبة معتبرة من السكان تتخلص من القمامة المنزلية بالرمي في الطبيعة وهذا بنسبة (20.49%) كما تعتمد فئة أخرى على الرمي العشوائي بنسبة (04.91%)، والسبب الرئيسي هو عدم وجود أماكن مخصصة لرمي القمامة بما فيها مقر البلدية حيث توجد في بعض الأحياء ولا توجد في أخرى، أما في التجمعات السكانية الثانوية والمبعثرة فهي منعدمة.

## 5- مستوى الرضى عن الظروف العامة للسكن:

تبين النتائج أن نسب الراضين عن مختلف أبعاد المسكن من حيث المرافق، التهوية وبيئة محيطه الفيزيقية ترتبط وتختلف حسب منطقة الإقامة، فالنسبة ترتفع عند سكان مقر البلدية فنسبة (32%) راضون عن مختلف مؤشرات المحيط السكني وتراوحت نسب ذلك ما بين (31%) لصحية البيئة و(33.71%) للحالة الفيزيقية للمسكن، في حين نجد سكان التجمعات الثانوية والمناطق المبعثرة غير راضون كلية عن مختلف معايير السكن والمحيط.

أما بخصوص نسبة الرضا عن وسائل الراحة المتوفرة على مستوى إقليم البلدية فإن الأغلبية غير راضية تماما وهذا بنسبة (72.95%) في حين أن نسبة (18.85%) راضية بدرجة متوسطة، والنسبة الأضعف هي لمن هم راضون عن وسائل الراحة المتوفرة بإقليم البلدية بنسبة (08.19%).

أما بخصوص الفضاءات المختلفة والمشغولة من طرف المواطنين فإن الأغلبية غير راضية عنها

بنسبة (64.75% ) ونسبة الراضون كانت قيمتها ( 15.57% ).

وعلى العموم فإن أربعة من بين خمسة مؤشرات لجودة الحياة لم تنل رضا السكان بل كانوا غير راضين عنها، مقابل مؤشر واحد فقط نال رضاهم وهو تهوية السكن، وهذا يرتبط بدرجة كبيرة بطبيعة المساكن في المناطق المبعثرة ومحيط البلدية حيث تكون مفتوحة على الطبيعة مما لا يطرح مشكلة التهوية عند السكان

### 5-1- الصحة والخدمات الصحية:

على اعتبار بلدية الميلية تقع في منطقة تنعدم فيها المشاريع الكبرى الصناعية منها والتجارية، فلهذه الصفات أثارها على المستوى الصحي للسكان، ومن هذه الصفات ارتفاع كبير لمستوى البطالة انخفاض مع مستوى تعليمي ومهني متوسط، فالمهنة الرئيسية هي التجارة الصغيرة العائلية مما لايوفر مناصب شغل، كما تشتغل نسبة كبيرة في الإدارة والتعليم، ولهذا فإن مستوى الدخل والمستوى الاقتصادي للسكان يمكن اعتباره متوسط، ويؤذي هذا إلى قصور إمكانيات السكان عن توفير المسكن الصحي والغداء المتكامل والدواء، مما جعل الوضعية الصحية للسكان في وضع متوسط عموما.

إن سكان البلدية يبدون في صحة جيدة على العموم، كما أنه لا توجد أمراض معينة منتشرة في محيط البلدية أو سبق وأن انتشرت في الماضي القريب لأسباب مختلفة، حيث يمثل الأشخاص الذين صرحوا بأنهم ليسوا مصابين بأي مرض حوالي (78%) من مجموع السكان، هذه النسبة متقاربة من منطقة سكانية إلى أخرى ولا توجد فروق بارزة بين السكان المقيمين في المناطق الثلاثة.

بالمقابل فإن الأمراض الأكثر ظهورا في وسط السكان هي الضغط الدموي وأمراض المعدة بنسبة تقارب (13%) من السكان، وعليه يمكن القول بأن هذين المرضين سيكونان أكثر الأمراض انتشارا بالبلدية. كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة المصابين بمختلف أنواع الإعاقات في البلدية بلغت (01.02%) كما تمثل نسبة الأمراض المزمنة (3.56%)من مجموع السكان أغلبهم من المسنين.

### 5-2- اللجوء للخدمات الصحية والمشاكل التي يتلقاها السكان

إن الجهة التي يقصدها سكان بلدية الميلية في حالة وجود مشكل صحي لأحد أفراد العائلة هي المستشفى بنسبة (57%) ثم عيادة خاصة بنسبة (37%)، يفضل سكان التجمعات الثانوية والمناطق المبعثرة المستشفى الوحيد المتواجد بالبلدية ، ونسبة معينة تفضل العيادة المتعددة الخدمات، وهناك نسبة قليلة تلجأ غلى العيادات الطبية الخاصة وأغلبهم من سكان مقر البلدية، وعلى العموم أجمع السكان على ضعف الخدمات الصحية ونقص أطباء متخصصين في بعض الأمراض.

يعبر الرأي العام للسكان عن رضاهم عن مختلف مؤشرات الخدمات الصحية، فنسبة (53%) راضين عن مختلف المؤشرات، وخاصة ظروف الاستقبال ونوع الخدمة وبغض النظر عن مقر الإقامة أو طبيعة المرض الذي دفع المواطن إلى أن يقصد المؤسسة الصحية، أما بخصوص الجهود المبذولة لتحسين الخدمات فنسبة الرضى تنخفض إلى (32%) وهم غير راضون عن مختلف المؤشرات المعبرة عن الخدمات الصحية، في حين أن مؤشر ظروف الاستشفاء وتحسين الإقامة نالت نسب رضى منخفضة

بالمقارنة مع بقية المؤشرات، مع اختلافها من منطقة سكن إلى أخرى، حيث ترتفع نسب الرضى في مقر البلدية وتنخفض في المناطق المبعثرة.

### 5-3- تغطية الضمان الاجتماعي للمرضى

حوالي (63%) من مجموع السكان لا يتوفرون على بطاقة تأمين الاجتماعية، وترتفع هذه النسبة إلى مستويات أعلى في التجمعات الثانوية والمناطق المبعثرة على التوالي بـ (81%) ونسبة (92%)، أما بطاقة الأمراض المزمنة فلا يتوفر عليها سوى (06%) ممن هم مصابون بهذا النمط من الأمراض، كما يوجد ما نسبته (09%) من المعاقين فقط يحملون بطاقة إعاقة بمختلف أنواعها.

### 5-4-الأمية والمستوى التعليمي للسكان :

يتصف النسق التعليمي في بلدية الميلية بالارتفاع النسبي لنسبة الأمية، والتسرب المدرسي بين تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي بالدرجة الأولى وتقل النسبة في التعليم الابتدائي ، ووجود تفاوت في نسب التعليم بين الذكور والإناث، فقد بلغت نسبة الأمية بين سكان الميلية البالغين 6 سنوات وأكثر ما يقارب (13%) وترتفع النسبة عند الإناث لتصل إلى (21%). كما أن نسب من هم في الأطوار التعليمية الابتدائي والمتوسط أعلى بين الإناث منه بين الذكور. أما بالنسبة للمستوى الثانوي حيث توجد ثلاث مؤسسات وهو ما ساعد على استقطاب عدد معتبر من المتعلمين.

بالمقابل ترتفع نسبة الذين لم يسبق لهم التمدرس كلية بإقليم بلدية الميلية، حيث وصلت النسبة إلى حوالي (03%) من بين مجموع السكان في سن التمدرس، وهم على الأرجح في مجملهم من المصابين ببعض الإعاقات أو المقيمين في المناطق المبعثرة، بالمقابل تعرف نسبة التسرب المدرسي (أولئك الذين انقطعوا عن الدراسة قبل السن القانونية أي قبل انتهاء التعليم الإجباري) ارتفاعا وبلغت حوالي (18%) بمقر البلدية وترتفع النسبة بقليل في التجمعات الثانوية والمناطق المبعثرة.

وقد بلغ متوسط سن التوقف عن الدراسة عند فئة 06-18 سنة ما يقارب 14 سنة. وهو يتراوح بين 11 و17 سنة حسب العمر الحالي. غير أن اللافت للانتباه هو الانخفاض الشديد لسن توقف الإناث عن الدراسة بالمناطق المبعثرة خصوصا (في حدود 11 سنة).

كما بينت النتائج أن أغلب الأفراد المتوقفين عن الدراسة أي حوالي (21%) توقفوا بإرادتهم وهذا يطرح تساؤل حول ظروف التمدرس وطبيعة البيئة الاجتماعية التي تدفع الأطفال والشباب إلى التوقف الطوعي عن الدراسة، كما أن حوالي (06%) من المتسربين تركوا المدرسة لأسباب مختلفة أهمها إعادتهم للسنة عدة مرات، في حين أن حوالي (17%) منهم توقفوا عن الدراسة بقرار من الوالدين. أما وفق مكان الإقامة فيبرز بشدة قرار الوالدين بتوقيف الأبناء عن الدراسة وبعد المسافة بين البيت والمدرسة في حدود نسبة 10%.

إذن هنالك جملة من الأسباب ذات الوزن النسبي المتقارب كانت وراء توقف الأطفال والشباب الذين هم في السن القانونية عن الدراسة تتمثل أساسا في :

- التوقف الطوعي من طرف المعنيين لعوامل تتعلق بالجوانب المادية وبعد المسافة ومكانة العلم في الوسط الأسري وفي المحيط الاجتماعي بصفة عامة.
- قرار الوالدين حتى في الوقت الذي يرغب فيه الأولاد في مواصلة الدراسة أو أنهم ليسوا في المستوى العقلي والمعرفي الذي يسمح لهم بإدراك أهمية التعلم.
- الإعاقة، والتي كانت سببا في توقف بعض الأطفال أو عدم التحاقهم كلية بالمدرسة، وهنا يمكن التنبيه إلى ضرورة التفكير في آليات تمكن من توفير الظروف الملائمة التي تساعد هذه الفئة من مزاولة دراستها وفق إمكاناتهم العقلية وليس الجسدية.
- بعد المسافة ما بين مقر السكن والمدرسة، وهذا نظرا لوجود عدد قليل من المدارس في المناطق النائية من جهة، وتشتت التجمعات السكانية من جهة ثانية، مع وجود الكثير منها في مناطق بعيدة عن المدارس مع غياب وسائل النقل مما يجعل التنقل اليومي للأطفال نحو المدارس عملية شاقة ومتعبة جدا تدفعهم في النهاية إلى ترك المدرسة.

## 6-التكوين المهني والشغل:

يعتبر التكوين المهني من أهم الآليات التي تساعد الشباب على الاندماج في سوق العمل والمساهمة في التنمية المحلية من جهة وتدعيم دخل الأسر من جهة ثانية، فهناك علاقة وطيدة بين التكوين الذي يفترض أنه في خدمة الاقتصاد المحلي والشغل الذي يستقطب الشباب الحاصل على شهادة في تخصص مهني معين.

فبالنسبة لفئة البالغين من العمر ما بين 16-24 سنة والذين لم يسبق وأن زاولوا الدراسة أو توقفوا عنها في مرحلة مبكرة، نجد أن أغلبهم أي (96.48 %) لم يسبق لهم وأن تلقوا تكوينا مهنيا في حياتهم. أما عن الذين تابعوا تكوينا في الماضي فنسبتهم ضئيلة وتقدر بـ (03%) وتصل نسبة الذين يتابعون تكوينا حاليا إلى (03.52%) وكلهم يقيمون في مقرة البلدية، فالمقيمون خارج مقر البلدية لاتتاح لهم الفرص وخاصة المادية وظروف التنقل بالانخراط في العملية التكوينية.

إن التخصصات التي تجذب الشباب أكثر هي البناء والأشغال العمومية بنسبة (28.02%) من المجموع الكلي، ثم تخصص الإعلام الألي يليه الكهرباء المعمارية وكهرباء السيارات ثم ميكانيكا السيارات، كما لاحظنا أن مهنة الحلاقة احتلت المرتبة الأولى عند الإناث بنسبة (10.82%) وتليها الخياطة بنسبة (08.28%)

كما نلاحظ أن المهن غير المحددة أي التي لم يذكر اسمها قد مثلت نسبة (20.38%) وهي قيمة مرتفعة بالمقارنة مع نسب المهن الأخرى المتاحة والتي كانت نسب إقبال الشباب عليها منخفض منها الصناعات التقليدية وبعض الحرف التي ينتظر ألا توفر منصب شغل للشاب بعد انتهاء التكوين.

أما بخصوص مدى مساهمة التكوين المهني في حصول الشاب على منصب عمل للذين أنهوا تكوينهم، فقد أكد (89%) منهم بعدم مساهمته وأنهم لم يتمكنوا من ممارسة أي مهنة لها علاقة بالتكوين الذي تلقوه في المركز الماضي.

سمحت دراسة الوضعية الفردية بتمييز أربع فئات كبرى للسكان وهي البطالين، النساء الماكثات بالبيت، المشتغلين، والطلبة والتلاميذ المتمدرسين. فمن حيث الجنس يتميز المجتمع المحلي بأن نسبة عالية من الرجال هم من فئتي العاملين والبطالين والغالبية من البطالين، أما النساء فأغلبهن ماكثات بالبيت.

أغلب المشتغلين ببلدية الميلية موظفون في القطاع الإداري وهي أعلى نسبة بمقر البلدية والمنطقة الثانوية. ثم تأتي فئة التجار، فالعاملين بالخدمات، ثم الفلاحين.

يتوزع المشتغلون ببلدية الميلية بطريقة غير متوازنة بين القطاعين العام والخاص من جهة والقطاع غير الرسمي من جهة ثانية. وفي حين يتفوق القطاع العام بمقر البلدية (71%) يزيد انتشار القطاع الخاص بالمناطق الثانوية (79%) وبشكل أقوى بالمنطقة المبعثرة النائية (89%).

### 6-1- البطالة وخصائص البطالين وتطلعاتهم

أكثر من نصف البطالين ليس لديهم تجربة عمل، أي لم يسبق لهم ممارسة أي عمل من قبل وترتفع هذه النسبة بالمناطق المبعثرة النائية لتصبح (68%)، في حين أن النسبة الباقية عملت على فترات متقطعة وقصيرة في أعمال مؤقتة مثل البناء والزراعة.

بالنسبة للبطالين الذين سبق لهم وأن عملوا، معظمهم (92%) كانوا أجراء غير دائمين، مهما كان مكان الإقامة، والقليل منهم مارسوا الأعمال الحرة وخاصة المقيمين بالتجمعات الثانوية والمبعثرة.

متوسط مدة البطالة في حدود 36 شهرا لدى بطالي بلدية الميلية، وهو أعلى عند الإناث منه عند الذكور بفارق يقارب 24 شهرا. أما وفق مكان الإقامة، فيبدو أن متوسط مدة البطالة يبلغ حوالي (54) شهرا بالمناطق المبعثرة مقابل 32 شهرا بمقر البلدية.

أغلب البطالين يأملون في العمل كأجراء في أي مجال (71%)، ثم تأتي نسبة من يأملون في العمل كأجراء حسب الشهادة التي يملكونها (29%). وهناك حوالي 52% من البطالين والبالغين السن القانونية للعمل والباحثين عنه لا يهمهم قطاع النشاط بما أنهم سوف يحصلون على عمل، بالمقابل هناك حوالي 29% يرغبون في الالتحاق بقطاع الإدارة والخدمات، ونلاحظ أن نسبة من لا يهمهم قطاع النشاط الذي يوفر لهم العمل ترتفع بالتجمعات الثانوية ثم المناطق المبعثرة، بينما ترتفع نسبة من يرغبون في العمل بقطاع الخدمات للمقيمين في مقر البلدية.

النسبة الكبيرة (42%) من البطالين لايهمم المكان الذي يوفر لهم العمل فيه سيتوفرون عليه. بالمقابل هناك نسبة ممن يرغبون في العمل في حدود البلدية (44%). وترتفع نسبة من يرغبون في العمل بنفس البلدية بين أبناء مقر البلدية والمناطق المبعثرة، في حين لا يهتم بمكان العمل أغلبية بطالي المناطق المبعثرة النائية.

### 6-2- دخل الأسر ونفقاتها:

أظهرت النتائج أن أغلبية الأفراد البالغين 16 سنة وأكثر لا يتوفرون على دخل قار ببلدية الميلية وهذا بنسبة (67%) وترتفع هذه النسبة بين سكان التجمعات الثانوية المحيطة بالبلدية (72%)

والمناطق المبعثرة النائية (84%) ممن لا يملكون أي دخل يوظف في تلبية مختلف الحاجيات اليومية.

إن المصدر الأساسي للدخل لدى أسر البلدية هو الأجر بنسبة (58%) يليه بيع المنتوج الزراعي (09%) فبيع المواشي (08%).ثم الأعمال الحرفية بنسبة (02%) ولا يتغير هذا الترتيب كثيرا وفق مكان الإقامة، باستثناء المناطق المبعثرة أين تمثل عائدات بيع المواشي مصدر رئيسي للدخل لحوالي (65%) من أفراد الأسر.

حوالي(63%) من مجموع البالغين 16 سنة وأكثر والذين يتوفرون على دخل يساهمون به بأكمله في مصاريف ونفقات الأسرة، في حين هناك (14%) منهم لا يساهمون في نفقات الأسرة.

## 7- المشاركة في الانتخابات الرئاسية، البرلمانية والمحلية

يتضح بأن مشاركة المواطنين في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة كانت ضعيفة جدا، فقد بلغت متوسط (18.93%) من المجموع الكلي للسكان في سن الانتخاب، منهم (15.57%) يقيمون في مقر البلدية و(14.94%) في التجمعات الثانوية، و(11%) في المناطق المبعثرة. أما المشاركة في الانتخابات بمختلف مستوياتها فقد كانت للانتخابات الولائية بنسبة (46.07%) تليها نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية بنسبة (30.35%) أما نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية فقد بلغت (20.98%) والنسبة الأضعف هي للمشاركة في الانتخابات التشريعية أو البرلمانية بنسبة (17.27%).

يبدو أن نسب المشاركة في مختلف الانتخابات أعلى بمقر البلدية ثم بالتجمعات الثانوية وأخيرا بالمناطق المبعثرة النائية لكن دون أن تتعدى مستوى (47%)، بينما هي تبلغ أدنى مستوياتها بمقر البلدية أين لا تتعدى نسبة (18) بالنسبة للانتخابات البرلمانية.(نسب المشاركة مستقاة من الدراسة وليست الأرقام الرسمية التي توفرها الإدارة المحلية في مختلف الاستحقاقات).

### 7-1- العضوية في المجتمع المدني والنشاط الحزبي والانتخابات

يتضح أن غالبية سكان بلدية الميلية ليسوا منخرطين في مختلف جمعيات المجتمع المدني ولا لجان الأحياء، بمعنى عزوف كل الفئات وخاصة الشباب عن الانضمام لمختلف الجمعيات بغض النظر عن طبيعتها، فنسبة (98%) من المجتمع غير منخرطين في أي جمعية، والنسبة المنخرطة في أحد الأنماط الأربعة للجمعيات كلهم ممن يقيمون في مقر البلدية ونسبتهم ضعيفة جدا وتقدر بـ(01%). أما المقيمين في التجمعات الثانوية والمناطق المبعثرة النائية فليس هناك أي فرد منخرط في العمل الجمعوي حسب نتائج الدراسة.

كما تبين النتائج بوضوح عزوف المواطنين عن الانخراط في العمل السياسي من خلال العضوية في الأحزاب السياسية، فنسبة غير المنخرطين في أي حزب سياسي بلغت (95.12%) من المجموع الكلي للسكان في حين بلغت نسبة المنخرطين (02.16%).

كما أتضح أن أغلبية السكان غير أعضاء في اللجان بمختلف أنواعها على مستوى الأحياء أو المؤسسات التعليمية أو أي نمط من اللجان، فما نسبته (99.73%) من السكان ليسو أعضاء ولم يسبق لهم الانخراط في أي عمل جمعوي، مقابل نسبة (00.27%) للمنخرطين.

وأخيرا نستنتج ضعف بل انعدام المشاركة في الانتخابات أو التصويت بالنسبة للمنظمات المهنية أو النقابية، الجمعيات الثقافية، الرياضية ولجان الأحياء والقرى.

وعلى العموم فإن سكان بلدية الميلية ليسوا في وضع يتيح لهم المشاركة الكاملة في القرارات والآليات التي توجه حياتهم ومصيرهم، وأن هذه القرارات والآليات يجب ألا تصاغ في غيابهم ودون أن يتمكنوا من التعبير عن حاجاتهم ومشاكلهم الفعلية وطموحاتهم. فعدم مشاركتهم لا تسمح لهم بالوصول إلى خيارات أوسع في توجيه مصيرهم وفتح مجالات عمل جديدة، والحصول على وسائل إنتاج وعمل، ولو متواضعة.

وليس من الإنصاف بطبيعة الحال أن تتخذ قرارات اقتصادية واجتماعية وبيئية وتربوية على المستوى المحلي دون سماع وجهة نظر جميع المعنيين بمثل هذه القرارات ومشاركتهم في صياغتها لكي تتحقق مصالحهم الحيوية. ومن هنا تأتي ضرورة المشاركة في الحياة السياسية وضرورة تقوية الهيئات المهنية والمدنية ومشاركة الناس فيها كي يكون للجميع صوت في مناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتأثير على اتخاذ القرارات.

### 7-2- المهارات المتوفرة ودرجة تثمينها

أشار ما نسبته (58%) من الشباب أنهم يتوفرون على مهارة مهنية وفنية مختلفة تسمح لهم بممارسة نشاط اقتصادي مربح في حال توفر الدعم أو أتيحت الفرصة لهم، هذه النسبة ترتفع بالتجمعات الثانوية إلى (62%) وبالمناطق المبعثرة النائية إلى (74%) على التوالي.

أما عن نوع هذه المهارات فكانت أساسا مهارات حرفية مهنية (51%) وبعض الحرف اليدوية كالنجارة والحدادة والترصيص بنسبة تقدر بـ(28%). ويبقى هذا التوزيع على حاله بالمقر البلدية والتجمعات الثانوية، أما بالمناطق المبعثرة فتبرز مهارة الحياكة والزراعة أيضا بنسبة (38%) والمرتبطة حسب الشباب بتربية الحيوانات.

ويبدو أن هذه المهارات غير المثمنة حاليا ولا تدر دخلا على ما يقارب (94%) من الشباب المعنيين. وترتفع نسبة من لا يستغلون هذه المهارات بالأخص في مقر البلدية والمناطق المبعثرة إلى ما يقارب نسبة (100%) حيث كل الشباب بطال أو يعمل في بعض أملاك العائلة بصفة معين ولا يحق له التملك أو التصرف في الموارد الاقتصادية أو المبادرة لتطويرها.

## 8- نوعية الحياة والأمن الحضري

### 8-1- الأمن الحضري وإصغاء البلدية لانشغالات السكان

يبدو أن سكان بلدية الميلية ينعمون بنسبة متوسطة من الأمن وبنسبة (67%) وهذا في جميع مناطق السكن، وقد أكد (29%) من السكان وجود أنماط من الاعتداءات سواء على الأفراد أو على الممتلكات. وأنه سبق وأن تعرضوا إلى اعتداء أو سرقة هم أو أحد من أفراد عائلتهم من طرف مجهولين، في حين كانت نسبة متوسطة تمثل (31. %) قالوا بتعرضهم إلى اعتداءات وهم من المقيمين

في مقر البلدية وبعض المناطق المبعثرة والنائية. مما يعني أن الجانب الأمني بالبلدية وفي مختلف المناطق السكنية متوسط على العموم، رغم أن السكان غير أمنين حسب تصريحاتهم، حيث هناك شكاوي من طرف المواطنين بخصوص التجاوزات الأمنية، فقد رأت ما نسبته (82%) وجود شكاوى أمنية على مدار السنة وهي ذات طبيعة مختلفة، ومن مؤشرات نقص الأمن أن أغلبية المواطنين يقرون بعدم وجود تكافل اجتماعي فيما بينهم وهذا بغض النظر عن مقر السكن، حيث قالت نسبة (95%) بعدم وجود تكافل اجتماعي، في حين رأت نسبة ضعيفة (05%) وجود هذا التكافل وقيمتها موزعة على المناطق السكنية الثلاث مما يؤشر على وجود مستوى منخفض من التضامن الاجتماعي.

وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة كبيرة من السكان وهي تمثل (68%) ترى أن البلدية لا تتواصل معهم ولا تولي اهتماما لأفكارهم، مطالبهم أو مبادراتهم وخاصة بالتجمعات الثانوية والمناطق المبعثرة والنائية حيث ترتفع النسبة إلى (76%) كما أشار سكان البلدية إلى أن حماية البيئة ليست من الاهتمامات الأساسية لمصالح البلدية بنسبة (71%). وترتفع هذه النسبة إلى أقصاها بالمناطق الثانوية لتبلغ (86%).

### 8-2- العدالة الاجتماعية والوضع الاقتصادي

يرى سكان البلدية أن مستوى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحصول على مختلف الخدمات والامتيازات وعلى رأسها السكن والتوظيف ضعيف جدا، والشيء نفسه في خدمات التربية والتعليم، أما الخدمات في القطاع الصحي فتم تصنيفها عند مستوى دون المتوسط بمعية الخدمات العمومية المختلفة. وبدرجة اقل الشغل وما يرتبط به من مصالح، في حين الجانب الإعلامي كان حسب السكان متدهور جدا ولا وجود له في حياتهم تماما.

تظهر هذه الملاحظات في مجملها أن العدالة الاجتماعية شبه غائبة على كل المستويات، بكل المناطق وبالنسبة لمختلف الخدمات، لاسيما بالتجمعات الثانوية والمناطق المبعثرة والنائية حيث عبر السكان عن عدم رضاهم عن الدور الذي تلعبه مختلف المصالح من أجل توفير أدنى الخدمات للمواطن.

### 8-3- الحكم الراشد (الحوكمة، gouvernance)

أظهرت النتائج أن المواطنين ببلدية الميلية يعتبرون أن مختلف المؤسسات العمومية المتواجدة بالبلدية بعيدة كثيرا عن تطبيق مبادئ التسيير الراشد، فما نسبته (80%) من المواطنين لا يثقون في مختلف المؤسسات العمومية من إدارة محلية وعدالة ومصالح الأمن والصحة والتربية وبقية المصالح الأخرى وبنسب متقاربة تشير كلها إلى عدم الثقة، وقد تجلت عدم الثقة في عديد المشكلات التي تواجه المواطن عندما يقصد مؤسسة عمومية لقضاء مصالحه بداية من كثرة غياب أعوان الإدارة والمسوؤلين عن عملهم مع انتشار البيروقراطية في المعاملات وضعف الإدارة وغياب مشاريع تنموية حقيقية موجهة لخدمة المواطن مع نقص كبير في الوسائل المادية التي تحوزها مختلف المؤسسات العمومية الموكل لها السهر على تقديم خدمات نوعية للمواطن.

كما توصلت الدراسة إلى غياب الرقابة الفعالة في الإدارة المحلية مما أدى إلى تفشي الظواهر السلبية للبيروقراطية كالفساد الإداري، والرشوة، والمحسوبية، والوصولية، والتحايل على القوانين، والغيابات غير القانونية والتأخر عن أوقات العمل.

هذه المشكلات قابلتها حسب المواطنين حالة من التدهور في مختلف هذه الخدمات وفي أحسن الأحوال عرفت نوع من الاستقرار، فما يقارب نسبة (90%) رأت أن الخدمات تتراوح ما بين التدهور والاستقرار عبر الزمن بدلا من أن تتحسن خاصة مع الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لتحسين الخدمة العمومية. ولكن حسب نتائج الدراسة فإن هذه الخدمة ليس في المستوى تماما وبعيدة عن الحكامة في التسيير.

كما تجلى هذا الموقف بالنسبة لأداء الحكومة والبرلمان، ترتفع نسب المنتقدين لأدائهما بين سكان بلدية الميلية لنجد أن قرابة (92%) غير راضين عن أداء هاتين المؤسستين، كما أن أغلبية سكان بلدية الميلية غير راضين على أداء الصحافة والإعلام الوطني والمحلي (81%).وتبلغ هذه النسبة أدناها بالمنطقة المبعثرة ومع ذلك في مرتفعة نسبيا (69%).

### 8-4- مشاكل الشباب (16-34 سنة)

أغلبية الشباب البالغين من العمر ما بين 16-30 سنة ببلدية الميلية هم من البطالين (56%) أما الفئة الثانية من الشباب هم فئة الطلبة المتمدرسين في مختلف المراحل التعليمية بنسبة (24%) ثم تأتي فئة الشباب العاملين في مختلف القطاعات والذين يمثلون ما يقارب نسبة (30%)، حيث أن فرص الشباب في العمل هي أكثر خارج مقر البلدية وبالضبط المناطق المبعثرة حيث العمل يكون في الزراعة وتربية الحيوانات، بينما ينتشر البحث عن عمل أكثر بالتجمعات الثانوية ومقر البلدية بنسبة تقارب (42%).

بخصوص الاستفادة من مختلف آليات إدماج الشباب ببلدية الميلية فقد استفادت منها نسبة ضئيلة جدا لا تكاد تذكر، حيث يشكوا الكثير من شباب مقر البلدية والتجمعات الثانوية من غياب الجانب الإعلامي الكافي الذي يطلعهم على مختلف هذه الآليات الموجهة للشباب بالدرجة الأولى (في حدود 80%).

إن شباب بلدية الميلية يرغب في العمل بغض النظر عن القطاع (38%)، ثم تأتي فئة من يرغبون في الالتحاق بقطاعات النشاط الحرفية واليدوية (19%) ثم الخدمات المتنوعة ويميل شباب مقر البلدية بشكل زائد إلى الرغبة في العمل ضمن قطاع الخدمات، والذي يعتبر في الوقت الحالي الوحيد إلى حد بعيد الذي يوفر مناصب شغل للشباب وخاصة الجامعي منه وأصحاب بعض الشهادات المهنية، كالإعلام الآلي والسكرتارية.

نتيجة الظروف الصعبة التي يعيشها الشباب وغياب كلي للنشاطات الرياضية الفنية والترفيهية يعيش الشباب حالات من الإحباط النفسي واليأس وضبابية الرؤية نحو المستقبل وفقدان الثقة في مختلف مؤسسات الدولة وما يمثل السلطة السياسية وأكبر مؤشر على ذلك هو العزوف عن الانخراط

في أي عمل جمعوي أو حزبي سياسي، وكذا الامتناع عن التصويت في مختلف الاستحقاقات، وعلى الرغم من ذلك لم تلجأ سوى نسبة ضئيلة جدا إلى الانحراف وتعاطي المخدرات بحيث أصبحت مطلب اجتماعي يتطلب مواجهته مستقبلا حسب (28%) من السكان، كما بينت الدراسة أن استهلاك المخدرات والمتاجرة بها منتشرة في بلدية الميلية وفي مختلف مناطق السكن، وتأكد هذا من خلال اللقاءات التي أجريناها من الشباب في البلدية حيث أشاروا إلى أن المخدرات أصبحت من هواجس الشباب في البلدية عموما.

من خلال المقابلات مع شباب بلدية الميلية تبين أن احتياجاتهم الملحة في الوقت الحالي هي الاحتياجات المتعارف عليها والمتمثلة في العمل بالدرجة الأولى (64%) ثم السكن (32%) فالتكوين المهني (04%). ويرتفع الطلب على العمل والسكن بمقر البلدية والمناطق المبعثرة، بينما يرتفع الطلب نسبيا وبدرجة أقل على السكن بالمنطقة المبعثرة، ومما زاد في قلق الشباب ونقمهم على الأوضاع حسب ما صرحوا به هو عدم وجود مشاريع صناعية أو تجارية على مستوى تراب الولاية مما جعل فرص الحصول على عمل شبه منعدمة خارج الإدارة والتعليم لفئة معينة وبأعداد قليلة جدا، هذه الوضعية خلقت لديهم حالة من التحسر والقلق والشعور بالاغتراب.

أكد ما نسبته (89%) من شباب بلدية الميلية على عدم وجود فضاء ملائم على مستوى البلدية قصد الاستماع للشباب ومناقشة قضياهم ومشاكلهم ورفعها للجهات المسؤولة لأخذها بعين الاعتبار. وتنخفض نسبة أصحاب هذا الموقف بمقر البلدية إلى قرابة(85%) بينما تبلغ أقصاها بالمناطق المبعثرة (100%).

إن الأغلبية الكبيرة من شباب البلدية لا يمارس أي أنشطة ثقافية أو فنية وهذا بنسبة (92%) بالمقابل هناك ما نسبته (93%) من المقيمين في مقر البلدية لا يمارسون أي نشاط، و(100%) من شباب المناطق المبعثرة ونسبة (84%) من شباب التجمعات الثانوية، أما نسبة الذين يمارسون أنشطة رفقة الأصدقاء فبلغت (01%) هذه النتيجة تشير إلى عدم ممارسة شباب البلدية لمختلف النشاطات بغض النظر عن مقر السكن سواء في مقر البلدية أو التجمعات الثانوية أو المناطق المبعثرة، وهو واقع يبين حالة التعاسة والعزلة التي يعيشها شباب البلدية ما بين البطالة وغياب المرافق الرياضية والثقافية مما أنتج أفاق مسدودة أمامهم.

قرابة (70%) من الشباب صرحوا بعدم معرفتهم بالنشاطات والخدمات المقترحة عليهم على مستوى البلدية. وترتفع هذه النسبة كلما ابتعدنا عن مقر البلدية لتصل إلى أقصاها بالمنطقة المبعثرة (83%). القنوات الأساسية التي يستمد منها شباب بلدية الميلية معلوماتهم حول النشاطات والخدمات المقترحة عليهم ببلدية الميلية هي بدرجة الأولى المعارف والأصدقاء، ثم مصالح البلدية غير أن النسب تبقى دائما تتجه نحو الانخفاض مع الابتعاد عن مقر البلدية، عاكسة الاهمال وقلة الوسائل الذي يمس أكثر التجمعات الثانوية والمناطق المبعثرة.

### 8-5- بلوغ الموارد ومدى الحصول عليها

صرح حوالي (93%) من الشباب البالغين 18 سنة وأكثر بأنهم لا يملكون أي مشروع في الحاضر

أو في المستقبل قصد الاستثمار فيه، في حين هناك (11%) من الشباب يرغب في إقامة مشروع زراعي و(08%) إقامة نشاط حرفي مهني. يبقى التوزيع على حاله بمقر البلدية، أما بالتجمعات الثانوية والمناطق المبعثرة والنائية فإن توجه الشباب واهتمامهم منصبا على البحث عن فرصة للاستثمار في القطاع الزراعي ومنها تربية الحيوانات بالخصوص، حيث كانت النسب الدالة على ذلك (12%) و (16%) على التوالي.

لقد حاول قرابة (62%) ممن يحملون مشاريع مختلفة طلب مساعدة الدولة (قرض مالي) وترتفع نسبة من طلبوا دعم الدولة بالمنطقة الثانوية (69%) وبالأخص بالمناطق المبعثرة حيث النسبة (75%). وذلك في إطار مشاريع (ANSEJ) في حين أن النسبة ضعيفة نوعا ما (17% بمقر البلدية و19% بالمنطقة الثانوية) أما الباقون فوفق صيغ دعم مالي أخرى.

ولكن نسب الملفات المرفوضة مرتفعة جدا حسب الشباب وبالأخص في المناطق المبعثرة والنائية وبقية الطلبات هي في مرحلة الدراسة من طرف المصالح المختصة، البعض منها مرت على إيداعه من طرف الشاب أكثر من سنة مما يبين بيروقراطية التعامل مع مشاريع واقتراحات الشباب .

## خلاصة :

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة (تم عرض أهم النتائج وباختصار) تبين أن سكان بلدية الميلية يعانون من العديد من المشكلات التنموية المتعلقة بتلبية مختلف الحاجات اليومية ذات الأولوية والتي كان يفترض أن تلبى على مدار السنوات الماضية التي عرفت النفقات العمومية في الجزائر ارتفاعا كبيرا استفادت منه الكثير من البلديات على المستوى الوطني، كما لاحظنا عند الإطلاع على المشاريع التي برمجت سابقا لصالح سكان البلدية سواء في المخطط البلدي للتنمية، أو في المخططات القطاعية، نلاحظ أن العديد من مطالب السكان تم إشباعها «نظريا». ولكن واقعيا هناك شيء مختلف تماما وعليه لابد لهذه المشاريع أن تتجسد حيث تم التعبير عن الحاجة الملحة إليها من طرف جميع الفئات السكانية بالبلدية. وهو ما يبرر ضرورة الاعتماد على مبادئ الحكامة التي تقتضي عملية تشاركية وديمقراطية في وضع خطط التنمية وتجسيدها، وقد قدم المواطنين اقتراحات لمشاريع تتطلب التجسيد السريع وأهمها .

- أشغال تهيئة الطرقات في الوسط الحضري والمناطق المبعثرة.
- تطوير الإنارة العمومية وتوفيرها في مختلف الأحياء وخاصة في أطراف المدينة لتفادي خاصة الاعتداءات والسرقة المتكررة للممتلكات.
- إنجاز سكنات بمختلف الصيغ وتحكيم العدالة في توزيعها.
- توفير مياه الشرب وإعادة تأهيل الشبكة الموجودة.
- وضع وتمديد شبكة الصرف الصحي ومحطات تصفية وإعادة تأهيل الشبكة الموجودة.
- إنجاز وتجهيز قاعات علاج بمساكن وظيفية في أطراف المدينة.
- تخصص أماكن لجمع ومعالجة النفايات المنزلية.

- تدعيم و تعزيز النقل المدرسي.
- توفير الإمكانات المادية لبناء محلات تجارية مختلفة توزع لصالح الشباب.
- إنجاز ملحقات بلدية في التجمعات السكانية الكبيرة.
- هذه مشاريع نابعة من الاهتمامات الفعلية للمواطنين إذا توفرت فعلا الإرادة السياسية عند الجماعات المحلية وجعلت من المواطن شريك حقيقي في اقتراح المشاريع ومتابعتها والاستفادة العادلة منها،وهذا من شأنه أن يشعر المواطن بقيمته ويساعد في تحقيق تنمية اجتماعية مستدامة.

## المراجع:


1. الكسندر كينج، براترند شنيد: الثورة العالمية الأولى، من أجل مجتمع عالمي جديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التنمية البشرية المستدامة ومنهج الاقتصاد الكلي حلقات الارتباط الإستراتيجية ودلالاتها، نيويورك، 1997.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1996، نيويورك، 1996.
4. جورج القصيفي: التنمية البشرية، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
5. جورج قرم: التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي حالة العالم العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 1997.
6. طارق بانوري وآخرون: التنمية البشرية المستدامة من المفهوم النظري إلى التطبيق، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، 1996.
7. علي خليفة الكوري: حقيقة التنمية النفطية ـ حالة أقطار الجزيرة العربية، مجلة المستقبل العربي السنة الرابعة، العدد السابع والعشرين، بيروت ، ماي، 1995.
8. قاسم حبيب جابر: الجامعة والتنمية خدمات متبادلة، مجلة الفكر العربي، السنة العشرون، العدد الثامن والتسعون، بيروت، 1999.
9. محمد محمود الأمام: التنمية البشرية من المنظور القومي، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
10. يوسف حلباوي: التقنية في الوطن العربي ـ مفهومها وتحدياتها، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1992.
11. Arthur W. Lewis: Theory of economic development, London, 1970.
12. John Rawls: Theory of Justice, Harvard University Press, Cambridge, 1995.
13. Paul Meadows: The many faces of change, Cambridge, Mass: Schenkman, 1977.